مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
المجلد :1 العدد: 1 حزيران 2018

أدوات التمويل الإسلامي وكيفية استخدامها في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

العراق حالة دراسية للمدة 2010-2017

أ.م.د عبد العزيز شويش عبد الحميد
العراق/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد

م. حميد حسن خلف
العراق/جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

العجز في الموازنة العامة للدولة مشكلة تواجهها البلدان المتقدمة قبل النامية ،فتؤثر على الاقتصاد بشكل عام ومباشر من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتتعدد أشكال هذا التأثير بحسب طريقة تمويل العجز ، لذا يعتبر كثير من الاقتصاديين إن الوقوع في مرحلة العجز خطأ كبير يجب تجنبه ومعالجته فتلجأ معظم الدول إلى اعتماد الطرق التقليدية لمعالجة هذه ألمشكلة وهي (الاقتراض الداخلي والخارجي ،السحب من الاحتياطي ،الإصدار النقدي ....الخ) إذ يعد استخدام الوسائل التقليدية اسهل عملياً وله أثار محلية وآثار كلية ولا يعد حلاً ناجحاً بل هو دفع المشكلة إلى الأمام.

ان البديل الإسلامي لتمويل العجز يتم باستخدام آليات النظام الاقتصادي الإسلامي (الصكوك الإسلامية) بصيغها المختلفة والمتعددة (المرابحة ،المشاركة ،المضاربة ،الإجارة ،.....الخ) إذ يمكن إيجاد الحلول لعجز الموازنة بتعدد صيغ التمويل الإسلامي والتي يمكن تكييفها مع الحاجة ومتطلبات العصر الحديث ،وان هذا البحث يحاول التعرف على ‘طبيعة أدوات التمويل الإسلامي وبيان مزاياها التي يرى الباحثان أنها تتفوق على نظيرتها التقليدية وتتلافى سلبياتها.كما تضمن البحث التطرق الى حالة العجز في العراق وكيفية استخدام ادوات التمويل الاسلامي لمعالجتها .

وتضمن البحث بعض الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية

عجز الموازنة، أدوات التمويل الإسلامية، صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، النظام الاقتصادي الإسلامي .

"Islamic financing tools and its use in addressing the state budget deficit"

Iraq as a case study for the period 2010-2017

Abstract

Deficit in the state budget is a problem facing developed countries before the developing ones. It affects the economy in general and directly through their impact on macroeconomic variables. The aspects of this effect are depending on the method of financing the deficit, so many economists say that falling into the deficit stage is regarded as a major risk that must be avoided and addressed. Most countries resort to adopting the traditional methods of dealing with this problem like internal and external borrowing; issuing cash; withdrawing from reserves; Etc., as the

use of traditional tools is easy to practice and has local effects but can be accompained by the effects of the whole and is not a successful solution, but is to push the problem forward with negative effects. While Islamic alternative is to finance the deficit using the mechanisms of the Islamic economic system (Islamic instruments with its various and various forms like Murabaha, partnership, Mudaraba and leasing, etc.

It is possible to find solutions to the budget deficit by the multiple aspects of Islamic financing modes, which can be adapted to the need and requirements of the modern era. This research is exposed to the tools of Islamic financing, their advantages which the researchers believes that it outperforms the traditional counterparts.The research refer to the case of Iraq dificit and how to use Islamic financial tools to manage it.The research also included some conclusions and recommendations.

key words:

Budget deficits, Islamic financing instruments, Mudaraba instruments, instruments of participation, the Islamic economic system.

خطة البحث

- المستخلص
- المقدمة

أولاً: منهجية البحث

ثانياً : عجز الموازنة . المفهوم ،الاسباب ، الاثار السلبية .

أ. مفهوم عجز الموازنة

ب. الاسباب

ت.الاثار السلبية

ثالثاً: الطرق التقليدية لمعالجة عجز الموازنة .

رابعاً : المدخل الاسلامي في تمويل العجز .

أ. مقدمة تضمن انتقاد للمدخل التقليدي وترجح المدخل الاسلامي .

ب. ادوات التمويل الاسلامي المناسبة لتمويل عجز الموازنة .

خامساً :عجز الموازنة في العراق .

سادساً : الاستنتاجات والتوصيات.

أ.الاستنتاجات

ب.التوصيات

سابعاً: المصادر

مقدمة

العجز في الموازنة العامة للدولة مشكلة تعاني منها معظم الدول، لكن معاناة الدول النامية اكثر بسبب قلة مواردها وتنامي دور الدولة وتدخلها في الحياة والاقتصادية ، مما زاد من حجم الانفاق العام مع انخفاض الايرادات العامة وعدم استطاعتها مواكبة الانفاق العام ولهذا السبب، اصبحت موازنات اغلب الدول تعاني من العجز المالي الكبير . لذا فان مشكلة العجز اليوم تشغل بال اغلب المفكرين والاقتصاديين والمخططين بل اغلب الحكومات ، لما قد يصاحب هذا العجز من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية خاصة عند البلدان التي تعتمد على مورد احادي الجانب مثل النفط وما يصاحبه من تذبذب في الاسعار مع مشكلة نضوب تلك الموارد الطبيعية . ولايعد العجز المالي فشلا او عيبا ماليا يمكن ان يقلل من هيبة الدولة ،بالعكس قد يكون مؤشراً على قيام الدولة بواجباتها المنوطة بها من مشاريع اقتصادية و اجتماعية يمكن ان تؤدي بالتالي الى توازن اقتصادي يقود الى التوازن المالي .فالتوازن الاقتصادي اليوم اصبح الهدف المنشود وليس التوازن المالي ولايمكن تحقيق هذا الهدف الا من خلال زيادة النفقات العامة التي تؤدي الى العجز المالي (المسموح به) تحقيقاً لاهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية ، بحسب النظرية الكنزية . الا إن النمو المتزايد في العجز اقلق الحكومات ، وبالاخص عندما يتجاوز الحدود المعقولة ، و وصوله الى مستويات يمكن ان تهدد الاستقرار الاقتصادي للدولة بشكل عام ، وخاصة عندما يغدو هذا العجز هيكليا ويصبح صفة ملازمة للاقتصاد ، وذو اجل طويل ويبتعد عن الدورة الاقتصادية الاعتيادية ، مما يفرز اثاراً واضحة وضغوطاً تضخمية تنعكس بشكل كبير على العملة الوطنية وقوتها الشرائية ويلازمه انخفاض في المستوى المعاشي للافراد ،مسبباً اثاراً سلبية في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية بل حتى اثاراً سياسية .ويرافقه تصاعد في حجم الدين داخلياً وخارجياً ، مستنزفاً الاحتياطيات والموجودات الاجنبية لحل تلك المشكلة .

ان الدولة قد تلجأ الى مواجهة هذا العجز بالحد من الانفاق الحكومي ، مع زيادة في الضرائب او الى الإصدار النقدي ، او الاقتراض الداخلي والخارجي . لكن استخدام كل تلك الوسائل التقليدية لسد حالة العجز يمكن أن تصاحبه مجموعه من السلبيات ، التي قد تؤدي الى تفاقم الحالة وعدم القدرة على سد تلك الفجوة في العجز ، لقد احتدم الجدل حول الوسائل الناجحة لحل تلك المشكلة بعد عجز الوسائل التقليدية ، لهذا يعد اللجوء الى ادوات التمويل الاسلامي بديلاً جيداً لحل مشكلة العجز في الموازنة وهنا سندرس حالة العراق للمدة 2010–2017 وكيفية حل هذه المشكلة من خلال استخدام ادوات التمويل الاسلامي .

أولاً : منهجية البحث .

أ. **مشكلة البحث** / ان تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة مشكلة تعاني منها اغلب الدول والعراق احد الدول التي تعاني من ظاهرة العجز ومن اثارها السلبية ،وخاصة الزيادة في الضغوط التضخمية مع مايرافقها من اعباء الديون الخارجية والداخلية.

ب. **هدف البحث** / يهدف البحث الى التعرف على مشكلة العجز في الموازنة وحيثياتها واسبابها واثارها ومايصاحب تلك الاثار من سلبيات ومحاولة ايجاد طرق جديدة لمعالجة تلك الحالة في العراق بشكل خاص للمدة من (2010- 2017).

ت. **اهمية البحث** / ان سعي الدولة اليوم الى زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، نقل وظيفة الموازنة العامة من السعي لتحقيق التوازن الحسابي للموازنة بين الايرادات والنفقات العامة للدولة ، الى تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي ، مما سبب عجزاً وضغطاً على الموازنة الامر الذي يستوجب دراسة حيثيات المشكلة وايجاد اسبابها وتحديد سياسات وسبل معالجتها والتخفيف من اثارها او الحد منها .

ث. **فروض البحث**/ يقوم البحث على الفرضيات التالية :

1. العجز في موازنة الدولة في العراق هي حالة مزمنة وعصية على الحل وفق أدوات التمويل التقليدية .

2. تقدم ادوات التمويل الاسلامي أمكانية لمعالجة بعض جوانب العجز في الميزانية بطرق مبتكرة وعملية .

ج .حدود البحث/

1.الحدود المكانية للبحث : العراق .. وموازنته العامة .

2.الحدود الزمانية للبحث : 2010 – 2017 .

ح.اسلوب البحث / استخدم الباحثان المنهج الوصفي لحالة عجز الموازنة في العراق خلال مدة الدراسة، و كمشكلة تواجه غالبية دول العالم، ودراسة الادبيات والتقارير والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث ، ودراسة الادوات التقليدية ثم بيان آثارها ومحدودية قدرتها على علاج الحالة وكيفية استخدام ادوات التمويل الاسلامي لحل مشكلة العجز في الموازنة ، بهدف ايجاد الجواب لاسئلة البحث .

ثانياً – عجز الموازنة المفهوم ،الاسباب والاثار.

1-مفهوم الموازنة: تعد الموازنة وثيقة مهمة جداً، بل هي من اهم وثائق الحكومة اذ تعد المحصلة النهائية لمجموعة تفاعلات اقتصادية، سياسية، اجتماعية وادارية، تجري داخل الدولة ، (الناعس، 2009،6).وعرفت (بانها صك تحدده السلطة التشريعية سنويا يجري فية تقدير النفقات والايرادات ويعطي اجازة للحكومة للصرف والجباية لتامين سير العملية الاقتصادية والادارية لتحقيق الاهداف المرسومة من قبلها (بشور،8، 1982) .وقد تعددت مفاهيم الموازنة العامة للدولة فتتقارب احياناً لكنها قليلاً ما تتفق مع بعضها البعض .

اما في العراق فان قانون اصول المحاسبات ذي الرقم 28 لسنة 1940 المعدل قد عرفها بانها :

(الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية).

لذا يرى الباحثان ان الموازنة العامة للدولة هي خطة لسنة قادمة تتضمن تقديرا للايرادات والنفقات خلال تلك المدة.

أن هذة الاجازة بالوثيقة تنطوي على تقدير للنفقات والايرادات لسنة محددة وتتم في ضوء الاهداف التي تسعى لتحقيقها السلطة التنفيذية ، ومما سبق يمكن ان نصل الى نتيجة مفادها ان هناك ركيزتين اساسيتين تقوم عليهما الموازنة هما ،التقدير والاجازة من السلطة التشريعية ، أذ تسعى الحكومة الى تحقيق مجموعة اهداف اقتصادية و اجتماعية و مالية. (العلي،2009،505-511).

2- عجز الموازنة: مفهومه واسبابه وآثاره:

آ. مفهوم عجز الموازنة:

عرف صندوق النقد الدولي عجز الموازنة العامة بانه ؛ ((الزيادة الحاصلة في النفقات الجارية على الايرادات الجارية المتحققة ، اي حصر نطاق العجز في الموازنة الجارية للدولة (صندوق النقد الدولي ،1989، 8).

ب-أسباب عجز الموازنة: هناك الكثير من الاسباب التي تؤدي الى حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة ،وقد يختلف الاقتصاديون أو يتفق بعضهم على تحديد تلك الاسباب ،لكن ظاهرة زيادة النفقات العامة او انخفاض الايرادات العامة ،تعد من ابرز الاسباب المؤدية لتلك الظاهرة فالاعتماد المتزايد على السياسة المالية وحدها لعلاج مشكلة الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة ،مع زيادة النفقات العامة بمعدلات تزيد على الايرادات العامة يقود الى ظاهرة العجز، كما ان حاجة البلدان النامية لزيادة الانفاق الاستثماري لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية وصولا للاستقرار الاقتصادي أدى الى ظهور حالة العجز ،ولهذا يجب ان نفرق بين العجز بوصفه ظاهرة ام وسيلة (الحاج،2005،2). ويمكن ان يحصل العجز في الميزانية العامة نتيجة انخفاض الايرادات الحكومية مقابل ارتفاع حجم الانفاق الحكومي. (قحف ،1999،61). او يعد العجز انعكاساً لعدم كفاية الايرادات العامة للدولة مجاراة الزيادة في النفقات العامة للدولة (العلي،2009،58).

ان الاسباب المؤدية لظاهرة العجز هي :

- الزيادة الكبيرة في النفقات العامة وعدم كفاية الايرادات العامة لتغطيتها.
- انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لزيادة حدة الضغوط التضخمية مع ما يرافقه من ارتفاع في المستوى العام للاسعار.
- مجانية الخدمات الاجتماعية :اذ تقدم الكثير من البلدان العديد من الخدمات الاجتماعية والانسانية بصورة مجانية او شبة مجانية مثل خدمات (التعليم، الصحة ،الرياضة، الضمان الاجتماعي ،الخدمات ،البلدية ،الثقافة ،الخ.....) ، مقابل رسوم قليلة لاتغطي نفقة الخدمة المقدمة مما يشكل ضغطا على النفقة العامة. (كنعان،3.2007).
- انخفاض الايرادات الضريبية وجمودها في اغلب البلدان النامية ،حيث تصل نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي (15%) في البلدان النامية و (30%) في البلدان المتقدمة ،ويعزى انخفاض الطاقة الضريبية وخاصة في البلدان النامية الى الانخفاض الحاصل في متوسط دخل الفرد ،وتهرب اصحاب الدخول المرتفعة من الضرائب .(سالم،296،2012).
- مشكلة فوائد واعباء الدين العام سواء المحلي او الخارجي ، (الحاج ،9،2007).
- الانفاق الكبير والمتزايد في المجال العسكري وشراء السلاح ومصروفات الحروب، مما يدفع النفقات الى التزايد المستمر وبمعدلات مرتفعة ، (الخطيب،236،2007).
- العجز المتزايد في الميزان التجاري مما يقود الى انخفاض حصيلة البلد من العملات الاجنبية ، مؤدياً الى انخفاض معدلات الانتاج وارتفاع نسب البطالة وانخفاض التشغيل الكلي ،(قرعان،2،2008).
- عدم وجود سياسة واضحة لترشيد الانفاق العام .(مجلس الوزراء المصري ،8،2005).

اخيراً في ضوء ماتقدم ، يمكن القول بان ارتفاع حدة الضغوط التضخمية ، وتفاقم العجز في الموازنة العامة ،عاماً بعد آخر ، مع زيادة اعباء الدين العام المحلي و الخارجي ،فضلاً عن الاستنزاف المستمر للاحتياطيات الاجنبية، وانتقال العجز الى عجز هيكلي مستمر، تصاحبه تكاليف باهضة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، تقوض الاستقرار النقدي والمالي، مما يتطلب التصدي للمشكلة و وضع الحلول الناجحة لها .

ت. آثار عجز الموازنة: ان عجز الموازنة العامة للدولة ، حاله سلبية تصيب الاقتصاد بالشلل ،هذه الحالة استوقفت الكثير من الاقتصاديين ، وازداد الاهتمام بها في الآونة الاخيرة ،لما لها من آثار سلبية على الأقتصاد تتفاوت من بلد لآخر ، ومن أقتصاد لآخر .

إن عجز الموازنة العامة للدولة يمكن ان يؤدي الى جملة من الاثار ومن أهمها مايلي:(كنعان ،2017،5-7) :

- ❖ التضخم : في الغالب يؤدي عجز الموازنة العامة الى التضخم ، أذ يقود تمويل العجز من خلال الآصدار النقدي الجديد ، أو اللجوء للقروض الوطنية الى الزياده في حجم الكتلة النقدية ، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار للأرتفاع.
- ❖ أنخفاض حجم الأستثمار المحلي : ان من وسائل واساليب معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ، الاقتراض من الداخل الذي له آثارٌ سلبية مباشرة على الاستثمار المحلي ، أذ و بسبب اعباء فوائد واقساط الدين العام ستلجأ الدولة الى الاقتراض من الاسواق المحلية لتسديد تلك الديون المتراكمة ، لانه سيتم استنزاف الاموال التي كانت مخصصة للأستثمار المحلي مما يؤدي الى انخفاضه .(وفاء بنت فهد ، 2016).

- زيادة الدين العام (الداخلي والخارجي) : يمكن ان يؤدي تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وبخاصة اذا وجه لخدمة تسديد الديون وفوائدها واقساطها المتراكمة الى زيادة مديونيتها داخلياً وخارجياً بسبب لجوئها الى الاقتراض .(الصوص،الجلبي، 2012، 107).
- المساس باستقلالية الاقتصاد الوطني نتيجة الاقتراض من الخارج مما يزيد من حساسية الاقتصاد القومي وسيتأثر بالازمات الخارجية ، وعندها سيكون اقتصاداً تابعاً وضعيفاً .
- زيادة حدة الفقر والبطالة نتيجة اللجوء لتمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي او القروض الداخلية ، ستزول الطبقة الوسطى ، بسبب ان المستفيدين هم الاغنياء، وان الدولة تحتاج للوفاء بالقروض مع فوائدهافتلجأ الى الضرائب غير المباشرة ، التي ستؤثر سلباً على طبقة البسطاء وبالتالي ستزداد حدة الفقر .
- انخفاض قيمة العملة الوطنية : عندما تلجأ الدولة الى الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة ، وللعلاقة العكسية بين كمية النقود والقوة الشرائية لها ، ستنخفض قيمة العملة الوطنية وتزداد الاسعار .
- التأثير السلبي على هيكل اسعار الفائدة والائتمان : اذا ما تم تمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي فأن هذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي الى انخفاض مفاجئ لاسعار الفائدة ، ويمكن ان تحصل حالة مشابهة، عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، ويصار الى تمويل العجز عن طريق اصدار سندات الخزانة ، سيكون الاثر توسعي مؤدياً الى رفع اسعار الفائدة، و سيؤثر بالتالي على الائتمان ومن ثم على الاستثمار والنمو الاقتصادي . (شهاب ،1998،25).
- انخفاض في حجم الايرادات العامة ، وبخاصة من الضرائب والرسوم ، بسبب الاتجاه لتمويل عجز الموازنة عن طريق القروض (محلية كانت ام دولية)، مما سيدفع نحو تراجع العمل المنتج ، وتنخفض الضرائب فيندفع الاقتصاد نحو حلقة مفرغة ، وعليه سيزداد العجز .

ثالثاً : الطرق التقليدية لمعالجة عجز الموازنة /

عندما يحصل العجز في الموازنة العامة فلا بد من اللجوء الى طريقةٍ ما لتغطية حالة العجز ، اذ يمكن للدولة ان تمول العجز في الموازنة العامة من خلال استخدام الطرق التقليدية وهي :

1. **الاصدار النقدي (التمويل التضخمي) :**

يعد التمويل من خلال الاصدار النقدي ، تمويلا محلياً للعجز ، اي لجوء البنك المركزي (السلطة النقدية) الى زيادة المعروض النقدي ، من خلال طباعة كميات من النقود الورقية (العملة الوطنية)، مع ثبات الناتج المحلي الاجمالي . وبالرغم من ان الاصدار النقدي يعد مورداً اضافياً للحكومة ، لكن له اثاراً سلبية يمكن أن تنعكس على التوازن الاقتصادي العام ، اذ لاتكون هناك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة في كمية النقود ، مما يؤدي الى الحاق ضرر بالعملية التنموية والعدالة الاجتماعية ، فضلاً عن التأثير السلبي على الادخار العائلي ، كما يشجع الافراد على الزيادة في الاستهلاك ، محدثا تشوهات وانحرافات في هيكل الاستثمار واتجاهاته. (عفيفي،2016، 40).

ان هذا الاسلوب لتمويل العجز سيؤدي الى زيادة المعروض من النقود ، وبسبب ان تلك النقود المطبوعة لتمويل العجز لن يتم سحبها من السوق مرةً اخرى ، سوف يطلق على هذا القرض بالقرض المجازي ، لأن الحكومة لن تقوم بسداده .(الزرقا،1992، 3).

2. **إصدار أذونات وسندات الخزانة** : تعد اذونات وسندات الخزانة من اهم ادوات الدين الحكومي ، اذ اصبحت من الادوات الشائعة التي تلجأ اليها الحكومة لتمويل عجز الموازنة ، في اغلب الدول التي تعاني من العجز المالي ، فمن خلالها يمكن ان تقترض الدولة من القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة ، بما فيها المؤسسات المالية . (عفيف،42،2016). وتقسم الى :

أ- **اذونات الخزانة** : هي اداة دين حكومي ، ذات قيمة معينة ، تصدر عن الحكومة بصيغة معينة ، اما لحاملها او لاجل ، ويتم طرحها للاكتتاب بها من خلال المزاد ، ويتم تحديد العائد عليها ، وتعد من الادوات القصيرة الاجل ، فيكون موعد الاستحقاق لها اقل من عام ، اما العائد من الاستثمار فيها ،فيعد مصدر مهم للمؤسسات المالية التي اكتتبت فيها .(عبدالمعطي،11،2016). ويتم تداول اذونات الخزانة، في سوق الاوراق المالية وعلى اساس سعر الخصم ، كما تمتاز بسيولتها المرتفعة ، اذ يمكن تحويلها الى نقد باقل خطر وتكلفة ، حيث يكون العائد عليها معفواً من الضرائب .

ب- **سندات الخزانة** / هي صكوك متوسطة الاجل ، تصدر عن الخزينة العامة للدولة ، تتعهد من خلالها بارجاع قيمتها مع ماتحققة من ارباح في مواعيد محددة ، من خلال سعر الفائدة الذي يدفع سنوياً لحامله ، اذ يعد الشخص المالك للسندات دائناً للجهة التي اصدرته (بقيمته مع فوائده)، ويتم الاكتتاب بها في سوق الاصدار، او من خلال شرائها من سوق التداول ، ويعد القرض غير مباشر اذا تم بهذة الصيغة ، اما اذا كان الاتفاق بشكل مباشر بين الطرفين يسمى القرض مباشر ، لان صيغة التعاقد بين طرفي العقد تمت بصورة مباشرة . (مقبل،2014 ،73).

ج- **السندات الحكومية** / هي اوراق مالية تصدرها الحكومة او احدى هيئاتها ، وتتعهد برد قيمتها مع الايرادات المتحققة في مواعيد محددة الى مالكها وهي . ذات أجل طويل من عشر سنوات الى خمس وعشرين سنة ، حيث تتوقف مدة سدادها على المقدرة المالية للدولة. وتطرح للاكتتاب من قبل البنك المركزي ، بصفته بنك الحكومة ، ويعد سوق الاوراق المالية هو مكان تداولها. وتعد أداة لتمويل العجز المالي ،سواء كان عند الحكومة او الوحدات الاقتصادية. وتحدد الفائدة بنسبة ثابته من قيمتها ، ويمكن ان تتغير هذه النسبة من وقت لآخر. كما تعد ذات خطوره منخفضه في السوق المحلية ، وتتعهد الحكومة بسدادها ، ولن تتوانى عن التعهد بسدادها حتى لوتطلب الامر اصدار المزيد من العملة الوطنية .(فياض، 208،1998).

د.**سندات حكومية بعملات اجنبية (السندات الدولارية أو السيادية)**؛ أذ يتم طرح هذه السندات في الاسواق المالية والمصرفية الدولية ، وتصدر بعملات اجنبية فورية ، بضمان الخزينة العامة للدولة ، والهدف من أستثمارها دولياً هو لتغطية الفجوه التمويلية ، بسبب قصور المدخرات الوطنية ،(هارون،1999، 238). كما تتيح هذه السندات الفرصة امام القطاع الخاص للحصول على مايحتاجه من العملات الاجنبية من الأسواق العالمية ، لتمويل مشاريعه ، وتساعد في تخفيف الضغط عن الاسواق المحلية ، أن احد أسباب نجاح هذه السندات عالمياً ، هو تنوع آجال استحقاقها ، أذ تتراوح آجالها مابين 5-30 سنة مع أرتفاع العائد عليها نسبياً.(البنك الاهلي المصري ،5،2001).

و.**سندات التنمية** / وهي سندات تصدرها الخزينة العامة ، الهدف منها تعبئة وجمع مدخرات وودائع العاملين في الخارج لتمويل متطلبات التنمية ، وتهيئة ماتحتاجه من نقد أجنبي ، وتصدر هذه السندات بعملات دولية ، وتكون متوسطة الاجل (7 سنوات) تقريباً. (شحاته ،1998، 39).

ز. **سندات الأسكان/** الهدف منها تمويل مشاريع البناء والأسكان ، وتصدر بالعملة الوطنية ، أذ يتعهد المستثمر بتوظيف حصيلتها في البناء والتشييد الجديد ، وتتراوح مدتها من (20-25) عام ، وتكون معفاة من الضرائب.(الهيئة العامة لسوق المال ،56،2001). ان استخدام السندات واذونات الخزانة (ادوات الدين العام) ، يمكن ان يفاقم مشكلة انخفاض السيولة المالية وبالاخص عند القطاع الخاص ، مما يؤثر سلباً على الاستثمار.

3.**سندات الشركات الخاصة؛** غالباً ماتحتاج شركات القطاع الخاص للتمويل ، وعندها تلجأ الى أصدار السندات ، بهدف الاقتراض من الجمهور مقابل سعر فائدة محدد، بضمان اموال وممتلكات تلك الشركات التي اصدرت السندات، وتتميز بمعدلات فائدة مرتفعه قياساً بالسندات الحكومية ، لكنها أكثر عرضة لمخاطر العجز عن الوفاء بالدين وفوائده ، وحيث ان تلك السندات لاتحظى بالدعم الحكومي ، لذا وفي الغالب يقتصر أصدار هذه السندات على الشركات ذات القدرة المالية والأئتمانية المرتفعة نسبياً ، وعلى هذا فأن نسبة المخاطرة لهذه السندات تتناسب مع التصنيف الأئتماني لتلك الشركات المصدره لها . (عبدالمعطي ،34،2016).

4.**التمويل الخارجي للعجز:** تلجأ الدولة الى ايجاد مصادر تمويلية خارج الحدود الوطنية ، لسد العجز الحاصل في الموازنة من خلال :

أ.**القروض الاجنبية : (عففي،2016،40-41)** : في الغالب تعمد الدول ذات العجز المالي ، باللجوء الى الدول ذات الفائض المالي ، او الى المصارف الدولية ، او يمكن ان تبيع دول العجز المالي سنداتها في الاسواق المالية الدولية، حيث لن يؤدي عرض السندات دولياً ، الى زيادة كمية النقود كما في حالة الاقتراض من الداخل ، لكن لطريقة استخدام هذه الاموال وكيفية استثمارها اثر مهم في زيادة عرض النقود ، فأذا تم استخدامها لتمويل استثمارات ومشاريع منتجة ، عندها يمكن ان تحدث زيادة في المعروض النقدي ، من خلال المضاعف.

اما اذا كانت ستستخدم لتمويل الموجودات الثابتة ، فلن تكون لها اثار تضخمية (مصطفى،49،2013). لكن لهذا الاسلوب من التمويل العديد من السلبيات والمخاطر ، حيث مشكلة تراكم الديون ، وهي المشكلة التي يمكن ان تكون سبباً من اسباب العجز المالي ، فضلاً عن الالتزامات والبرامج الانكماشية التي يفرضها المقرضون الاجانب ، والتي تعد من الشروط المسبقة لتلك القروض ، بالاضافة الى قلة المتوفر في الاسواق المالية الدولية من تلك الديون وسهولة الحصول عليها عند الحاجة ، كما تحجم الدول المانحة غالباً عن تقديم القروض للدول المتعثرة ذات الاعسار المالي .

ان الاعتماد على الاقتراض ، وبالاخص من الاسواق النقدية والمالية ، لة أثار سلبية على الموازنة العامة ، اذ يمكن ان يفقدها ألية الترابط بين مقدار الانفاق الحكومي ، وسقف الايرادات التي يجب ان توفرها الحكومة ، لذا تلجأ الحكومة مضطرة لاستمرارها بالاقتراض ، لسد النقص الحاصل في التمويل وتغطية العجز، (اللجنة الاقتصادية الكويت ،يونيو ،1996).

ب. **المنح والهبات والمساعدات .**

ويعتمد هذا النوع من التمويل على الهبات والمساعدات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية ، اذ تقوم الدول الرأسمالية بتقديم الاموال لتمويل المشاريع التي تحتاجها الدول النامية ، وبالأخص مشاريع التنمية الاقتصادية والبنى التحتية الاساسية التي يمكن ان تساهم في زيادة رأس المال الاجتماعي، لكن تلك الهبات والمساعدات لايعول عليها في تمويل عجز موازنات البلدان النامية لأنها قليلة ولاتكفي الا لسد جزء يسير جداً. (يوسف11،،2014) .

5.**التمويل من خلال تراكم المتأخرات** : يعد اسلوب المدفوعات المتأخرة من اساليب التمويل لعجز الموازنة ، حيث تكونت الكثير من المتأخرات المالية الهائلة ، وخاصة عند البلدان التي اعتمدت برامج الاصلاح الاقتصادي ، مما سبب حالة من العجز

النقدي ، لكنها اقل شدة من الحالات التي تقاس على اساس الاستحقاق . ويعد هذا الاسلوب للتمويل ، من الاساليب القهرية والاجبارية للعجز ، ويفضل تجنب اللجوء اليها ، بسبب تأثيرها على مصداقية البلدان التي تتعامل بها ، اذ يمكن ان يكون لها آثار غير مباشره في تأخير سداد مستحقات المصارف لدى القطاع الخاص ، وزيادة حالة الركود، واضعاف قدرة القطاع الخاص المتعامل مع الحكومة على المنافسة ،(مصطفى2013، ،50) .

6. **السحب من الاحتياطيات بالنقد الاجنبي (الاسلوب الاستنزافي)** : وهو أحد اساليب تمويل العجز في الموازنة العامة ، اذ يتم السحب من الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية ، مثل الودائع والسندات من العملات الاجنبية ، والذهب والعملات الاجنبية ، وحقوق السحب الخاصة وفي العادة تستخدم الاحتياطيات للوفاء بالديون ، كغطاء للعملة المحلية المصدرة ، والمحافظة على اسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية .

ان استخدام هذا الاسلوب في التمويل ، يمكن ان تكون لة اثار غير محددة ،حيث يؤدي الى استنزاف رؤوس الاموال وهروبها للخارج ، مع تخفيض اسعار الصرف، دافعاً بالتضخم للأرتفاع وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للسلع والمنتجات الوطنية ، مع ما يشكله ذلك من تراجع لاهم مؤشر وهو الجداره الائتمانية للدولة(مصطفى،51،2013) . وبالرغم من ان استخدام هذا الاسلوب سوف يدعم الانفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي ، لكن لو قارنا بين العائد من استخدام هذا الاسلوب مع عائد الانفاق المحلي ، لوجدنا انة تمت التضحية بعائد اعلى كان يمكن ان يحصل علية المجتمع فيما لو تم الانفاق على نشاطات استهلاكية مباشرة تفيد المجتمع بشكل مباشر .(سمية لو كريز ،2،2017).

رابعاً / المدخل الاسلامي في تمويل العجز.

ان مختلف السياسات والاساليب المتبعة (الادوات التقليدية) ، لايجاد حلول لمشكلة عجز الموازنة العامة ، لم تكن بمستوى الطموح، نعم لقد ساعدت في الحد من مشكلة العجز وتحجيمها ، لكن هذا التحجيم كان مؤقتاً ، بل ادى الى افراز مجموعة أثار جانبية وسلبية ، اذ دفعت الاساليب التقليدية بالمشكلة الى الامام ، ونقلتها من الزمن الحالي الى المستقبل ، وخلقت عبئاً للاجيال اللاحقة .اذ نجد ان استخدام الاقتراض (الداخلي والخارجي) ، يمكن ان يتحول الى عبء ينقل من خلال تراكم الدين وفوائده ، وبالتالي الزيادة الحاصلة في فجوة العجز وامكانية استمراره لفترات طويلة .

ومن خلال استعراض الاساليب والمناهج التقليدية ، نرى انها لم تكن ذات حلول ناجحة ، بل اضرت بالاقتصادات وبخاصة النامية ،فضلاً عن الاثار الاجتماعية لها.

لذا اصبح لزاماً علينا البحث عن اساليب تمويل جديدة ، ومناهج اخرى ، ذات تأثير فعال في الوصول الى حلول نهائية لمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة ، او على الاقل الوصول بالموازنة الى مرافئ امنة ، تكون قريبة من الناتج المحلي الاجمالي ، بسبب وجود الكثير من المتغيرات الاقتصادية والتي تطفو على السطح من حين لاخر. ولهذا يتطلب الامر ايجاد سبل ومناهج جديدة يمكن ان تتعامل مع المشكلة ، في ضوء المتغيرات الحديثة . الادوات التي يمكن ان يقدمها النظام الاقتصادي الاسلامي ، هي احد البدائل المطروحة وبقوة لمعالجة العجز في الموازنة العامة ، لأن تلك الأدوات والآليات شاملة تتجاوز الافكار والرؤى التقليدية ، لايجاد تصورات حقيقية من خلال ايجاد طرق وقائية ، الهدف منها حماية الموازنة والنظام برمته من الوقوع في الازمات المالية والاقتصادية .

ادوات التمويل الاسلامي المناسبة لتمويل عجز الموازنة

وبسبب عجز الادوات التقليدية لحل المشكلة ، كان لابد من البحث عن حلول اخرى ، وهنا برزت الادوات الاستثمارية الاسلامية ، متصديةً لحل المشكلة، أخذة مكان الادوات التقليدية في توفير الايرادات اللازمة لتمويل العجز . وتعرف بانها

اساليب او ادوات يمكن استخدامها في التمويل سواء كان عاماً ام خاصاً ، متفقةً مع العدل والمساواة ، ودعم المشاركة الجماعية في الارباح والخسائر ،بدلاً من الربا المحتمل على اسعار الفائدة ،وهنا سنحاول التركيز على الادوات والاساليب الشرعية المستخدمة في تمويل عجز الموازنة ، اذ توجد عدة اساليب تمويل اسلامية ومنها الاتي :

1.**سياسة تعجيل الايرادات** : وتقوم هذه الحالة على تحصيل الايرادات لسنة لاحقة ، اقتداءً بالرسول محمد(ص) ،وكما تم تطبيقة في المالية الحديثة ، مثل عقود بيع الآجل للبترول سواء أخذ ثمنها مقدماً او أخذ أستحقاق ايجار املاك الدولة مقدماً لسنة لاحقة ، (المومني ،281، 2014) .

2.**سياسة تعظيم الأيرادات** : كالأجراءات التي قام بها عمر بن الخطاب ، بتعظيم الموارد واستغلال كل املاك الدولة والاراضي التي من شأنها تعظيم ايرادات خزينة الدولة ، ثم سار على نهجة الخليفة عمر ابن عبدالعزيز ، بأتخاذ اجراءات تعظيم موارد الدولة وفرض الخراج ، والقيام بكل الاعمال التي يمكن ان تعظم موارد الخزينة العامة للدولة .

وكذلك فرض واستقطاع نسبة من ارباح القطاع الخاص ، او تفعيل اداة الزكاة والتي يمكن ان تنمي الايرادات بشكل يتناسب مع الحاجة للتمويل ، وهذا يتطابق مع ماوجه به صندوق النقد الدولي من زيادة نسبة الضرائب المفروضة ، لكن الضريبة تعد نوع من القهر والظلم ، اما الزكاة فهي اداة شرعية تمويلية يؤمن بها كل افراد الدولة المسلمين ، كذلك يمكن استخدام الجزية لغير المسلمين ،(زهيرة ،2016، 282-284) .

3.**سياسة التمويل بالاقتراض**: اعتبر النظام الاقتصادي الاسلامي الاقتراض كأحد مصادر التمويل لمعالجة العجز في الموازنة العامة ، اذ يكون القرض من اصحاب الفائض المالي او المدخرات الزائدة ، ويمكن ان يطرح القرض الحسن على شكل سندات على الجمهور على ان تسبق هذه العملية ، حملة توعية وارشاد لبيان اهمية الموضوع ، حتى يهيأ الجمهور للاكتتاب بهذة السندات ، وقد اقترض الرسول محمد (ص) عند غزوة حنين من ربيعة المخزومي ، وبعد فتح مكة اتجه المسلمون الى اداة الاقتراض لتمويل العجز الحاصل نتيجة الفتوحات الاسلامية ، لكن القروض في الاسلام تكون بشرط الحاجة الضرورية لها ، مع قدرة المقترض على السداد ، على ان لايؤدي القرض بالاضرار بمصالح المواطنين ، او الامن الداخلي والخارجي للدولة، وايضاً تقسم القروض الاسلامية الى داخلية مصدرها الافراد المحليين او المؤسسات المالية والمصرفية المحلية ، وقروض خارجية مصدرها جهات خارجية متمثلة بالبلدان ذات الفائض المالي ، او المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد او البنك الدوليين او المؤسسات التمويلية الاخرى على ان تكون بدون فائدة، (عمر،23، 2000-25) .

4. **التمويل بالاجل (تسهيلات موردين)** : يعد التمويل بالاجل هو احد ادوات التمويل الاسلامية البديلة ، حيث تقدم فيه السلعة والخدمة اما ثمنها فيؤجل الى وقت لاحق ، على ان يتم توثيق شروط البيع والتزاماته بموجب عقد يكتب بين طرفي العقد.

وتلجأ اغلب الدول لهذا الاسلوب لتمويل شراء السلع والخدمات ، ويستخدم في بناء المنشأت الحكومية وشراء السيارات والالات والمصانع الضرورية ، واليوم كثير من الدول المتقدمة او الصناعية تقدم فرصة البيع بالاجل للدول المحتاجة لتصريف بضائعها وايجاد اسواق لمنتجاتها ، وعملاء دائمين لها ،كما ان هذا الاسلوب يوفر الفوائد التي تدفعها الدول عند لجوئها الى اسلوب التمويل بالقروض ،(عمر،2000، 27-30).

5. **سياسة ضبط وترشيد الانفاق العام** : تعاني اغلب البلدان النامية من مشكلة الفجوة التمويلية ، والتي لايمكن القضاء عليها بمجرد استخدام اسلوب تنمية وزيادة الايرادات العامة ، بل يجب اعتماد سياسة جديدة لتقليص الانفاق وترشيده ، لذلك حث الاسلام على ترشيد وضغط النفقات ،بل وضبطها بطريقة تجنبها الوصول الى حالة الفجوة في التمويل او (العجز المالي للموازنة

) ، وقد دعا كثير من الباحثين في الاقتصاد الاسلامي الى ضغط النفقات وضبط المصروفات ، فيتم صرف الامور الحتمية والضرورية التي لايمكن تأجيلها ، ثم يصار الى تنفيذ وصرف الاحتياجات التي تليها بالحاجة والضرورة .(حسين ،1996،34) .

ولايتوقف موضوع ترشيد الانفاق على ضغط النفقات ،بل يتعداها الى الاستخدام الامثل للموارد وتحقيق اعلى مستوى من الكفاءة في الانفاق العام ، اذ قسم النظام المالي الاسلامي النفقات الى ، (ضروريات ،حاجيات تحسينات) ، وعندها يجب البدء بالضروري ثم الذي يليه ، وهنا يخضع لترشيد الانفاق فعلياً الانفاق الجاري الممكن ثم تؤجل المشاريع التي تحتمل التأجيل ،اي يجب ان يكون الترشيد والتخفيف نوعياً وليس كمياً ، من اجل حماية حقوق الفقراء وعدم زيادة الاعباء عليهم .(رمضان ،1990،929).

6.**الصكوك الاسلامية** : شهدت السنوات الاخيرة انتشاراً وازدهاراً واسعاً، لادوات التمويل الاسلامي ، وفي كافة انحاء العالم ، واصبحت متاحة لكل من يرغب التعامل بها ، افراد وشركات وحكومات ،ولعل من ابرز هذه الادوات اليوم واكثرها انتشاراً هي الصكوك الاسلامية .

اذ تعد أخر صيحة في عالم التمويل الجديد ، ومن اهم منتجات الهندسة المالية الاسلامية ، حيث شقت لنفسها الطريق للدخول الى اسواق المال العالمية ، وبألاخص بعد الأزمة المالية العالمية ألاخيرة ،والتي اصابت معظم الاقتصادات العالمية ، وعدم تعرض المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية للخسارة في تلك الازمة ، بدأ التحول وألاهتمام عالمياً بالتمويل الاسلامي وأدواته .

وتعرف الصكوك الاسلامية بأنها (وثائق متساوية القيمة ،تمثل حصصاً شائعة في ملكية اعيان او خدمات او منافع او مشروع معين او نشاط استثماري خاص ،وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ،وقفل باب الأكتتاب وبدء استخدامها ،للغرض الذي صدرت من اجلة) .(الدماغ 2،،2010) .

وكان اول طرح للصكوك الاسلامية عام 1976 في المؤتمر العلمي الاول للاقتصاد الاسلامي ، وبعدها في عام 1982م ، وبألاخص بعد انشاء اول بنك اسلامي في ماليزيا (اسلام ماليزيا) ، بعد اول خطوة فعلية بأتجاة التعامل بالصكوك الاسلامية ، حيث اصدر البنك المركزي الماليزي شهادات استثمار غير ربوية ، بعد ملاحظة عزوف الجمهور عن التعامل في سندات واذون الخزينة ، تلاها طرح مشروع ((سندات المقارضة)) ، لايجاد بديل اسلامي لسندات القروض، مما فتح الافاق امام المصارف والمؤسسات والشركات الدولية لتبني تلك الصيغ التمويلية الحديثة ، تلت ذلك مؤسسة نقد البحرين باصدارها سندات حكومية اسلامية ولاول مرة ، وبقيمة اصدار (25)مليون دولار ، وباعتماد صيغة عقود السلم .

وفي عام (2003م) قامت هيئة المحاسب للمؤسسات المالية الاسلامية باصدار معايير شرعية لتداول صكوك الاستثمار وجميع انواع الصكوك الاخرى ، على ان يكون عام 2004م هو موعد تطبيق المعايير على المؤسسات المختصة .(جلال الدين،2014، 14).

وبلغ حجم التداول بها وخلال المدة (2000–2008) ما يقارب (11105) مليار دولار امريكي، واشارت اخر دراسة للبنك الدولي ، بأن خبراء الاقتصاد والمال يتوقعون وبحلول عام (2015 م) ان تحقق الصكوك الاسلامية نموآ بمعدل يفوق ال 40% سنويآ في حجم اصداراتها ، لذا تعد من اكثر الادوات المالية نموآ وانتشارآ .(صالح ،2008، 4).

الاهمية الاقتصادية للصكوك الاسلامية

1. تعد الصكوك الاسلامية وسيلة لتعبئة الفوائض المالية وضمها في دورة الأستثمار بدل ان تظل مكتنزة ولذلك فانها وسيله لانتقال وتحرك الاموال بسهولة وانسيابية ، وبالتالي فأن تداولها يثري الاسواق المالية .
2. تعد البديل الشرعي للسندات المختلفة ، لذا يمكنها مساعدة الدولة على حل مشكلة العجز المالي ،وحاجة الدوله والمؤسسات الاقتصادية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والبنى التحتية .
3. ان تداولها يلبي طموح المستثمرين ذوي الاتجاهات الاسلامية ، مما يساعد بالنهوض بالاقتصاد الاسلامي ، وتعد ايضأ استكمالآ لحلقات الاقتصاد في جانب المصارف وشركات التأمين الاسلامية .
4. تساعد الصكوك بتنويع مصادر الدخل وبآجال مختلفة ، وزيادة قدرة تعبئة الاموال بالنسبة للمنشآة ، ممايساعد في تحسين وتوفير السيولة الازمة للتمويل. (ناصر ، زيد ،1، 2014–9) .
5. تعد اداة ذات كلفة اصدار منخفضة مقارنة بالاقتراض المصرفي ، تعلة عدد الوسطاء وانخفاض مخاطر اصدارها والتعامل بها .
6. لا ترتبط الصكوك بالتصنيف الائتماني للمصدر High credit quaility كما تعد ذات تصنيف ائتماني عالٍ .
7. ذات عوائد مرتفعة مقارنة بالاستثمار في الاوراق المالية التقليدية مع امكانية التنبؤ بتدفقاتها المالية المستقبلية.
8. الحد من سيطرة الجهاز المصرفي كمصدر وحيد للتمويل ، وبالتالي مواكبة التطورات الدولية في الاسواق المالية ، مما يولد فرصآ لكسب المستثمر المحلي واقناعه بالاستثمار في بلده ، بدلاً من انتقال رأس المال المحلي للخارج ، مما يولد ضغطآ على ميزان العمليات الرأس مالية.
9. ان الاستخدام الواسع ولكافة انواع واشكال الصكوك وادوات التمويل الاسلامي ، سيعزز المركز المالي للدولة ، ويجعلها في مركز مالي مرموق وبادوات ذات جاذبية اكثر ،(صالح ،12، 2008) .

خصائص الصكوك الاسلامية

1. وهي صكوك ناشئة وقائمة على عدد من العقود الشرعية ، التي تتقيد بالاحكام الاسلامية ، التي تؤطر العلاقة بين اطراف العقد ،ويختلف حكم العقد بأختلاف الغرض منه.
2. عقد ملكية : اذ تمثل لحاملها حصة في موجودات ذات عوائد ، لها مردود ، سواء كانت خدمات او منافع او حقوق معنوية ، وبالتالي هي ليست دين في ذمة من اصدرها.
3. قابليتها للتداول : يحق لحاملها التداول بها في الاسواق المالية ، وبذلك فانها اداة فعالة لادارة السيوله في المؤسسات المختلفة .
4. تخضع للربح والخسارة : اي ان مالك الصك يتحمل امام الشراكة حالتي الربح (الغنم) ، والخسارة (الغرم) وبحسب النسبة التي يملكها من الصكوك .

5. تحمل اعباء الملكية ومخاطر الاستثمار: اي يتحمل مالكها جميع المصاريف والاجور، او عند انخفاض قيمتها ولكل التبعات والاعباء جراء ملكيته لها .
6. يتم تحديد انشطتها مسبقاً ، فتخصص عملية الاستثمار عند الاكتتاب في انشطة او مشاريع تتطابق مع احكام الشريعة الاسلامية .

انواع الصكوك الاسلامية

هناك الكثير من صيغ وعقود الصكوك الاسلامية ، والتي يمكن للقطاع الخاص المشاركه بها ومساعدة الدولة في التغلب على عجز الموازنة ، ومنها :

1.**صكوك المشاركة** : يعد عقد المشاركة احد اشكال توظيف الاموال في المشاريع ، اذ يعقد اتفاق شراكة بين طرفين او اكثر ، على اساس رأس المال كجهة في العقد ، وعنصر العمل في الطرف الاخر، وعندها يمكن للطرفين ادارة المشروع المتفق علية بموجب العقد، ويتضمن العقد مقدار رأس المال وحصص الشركاء، وكيفية توزيع الارباح بين الطرفين .(السبهاني ،119،2016).

ويمكن للحكومة استخدام هذا النوع من الصكوك في تمويل اقتناء الموجودات الثابته ، مثل سكك الحديد، والجسور وغيرها من مشاريع البنى التحتية المهمة او تطوير مشاريع قائمة ، اذ يملك الممول حصص من تلك المشاريع مع المستثمر ، ويتم تقاسم الارباح بحسب النسب المتفق عليها .(قحف،77،1999) .

ويقسم عقد المشاركة الى عدة اشكال وهي كالآتي ؛(محمد،143،2010):

أ- عقود مشاركة وفقآ لطبيعة الأموال المملوكة : وهنا يكون العقد بحسب المساهمة في النفقات المتغيرة ، أو المشاركة المستمرة والتي تدخل ضمن تكوين رأس المال الثابت .

ب- عقود مشاركه وفقآ للأستمراريه : فأما أن تكون الشراكة مستمرة وعلى شكل أسهم ، أو شراكه متناقصه ،أذ يسترد فيها الشريك حصصه تدريجيآ حتى يستلم كل حصصهُ ، مع أرباحه في المشروع ، أو الشراكة المؤقتة لفتره زمنيه محدده .

ت- عقد شراكة وفقآ لاغراض المشاركة : فأما تكون عقود المشاركة صناعية او زراعية او تجارية .

ث- عقد شراكة وفقآ للأستخدام : فأما أن تكون الشراكة متخصصة لنشاط معين ، أو قطاع معين أو مشروع معين ، أو مشاركة عامة في كل انواع النشاطات المقامة ، على أن تتولى الأداره الجهه التي أصدرت الصكوك مقابل نسبه محدوده من الأرباح .

ج- الشراكة المتتالية : وهي نوع جديد من المشاركات تم استحداثه اذ يكون هناك نوعين من المساهمين في المصرف ، الاول الشركاء الدائمين ، الثاني الشركاء المؤقتين ، أذ يستطيع الشركاء المؤقتين سحب جزء من أموالهم أو بالكامل في أي وقت يشاؤون ، ثم اعادة ايداعها وشرع هذا النوع من المشاركات لتكييف العلاقة بين المودعين والبنوك .(أرشيد ،33،2007).

ح- عقود شراكة وفقآ للآجل : وتقسم الى عقود ذات الاجل الطويل ، وأجل متوسط ، الأجل القصير .

- **الأهمية الأقتصادية لصكوك المشاركة**

أ- تعد وسيلة دفع مضمونة السداد ، لذا يمكن استخدامها لتسوية المعاملات المالية ، كما يمكن استخدامها على مستوى الاقتصاد ككل لادارة السيولة.

ب- وسيلة ناجحة لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة ، وفي مجال زيادة الاستثمار الحكومي.

ت- اداة ناجحة للتخفيف من الضغوط التضخمية ، لذا يمكن للدولة استخدامها لانه لايترتب على تداولها في الاقتصاد اي اثار تضخمية.

ث- انخفاض درجة المخاطرة فيها مع ارتفاع العائد ، وذات درجة سيوله وربحية عالية ، مقارنة بالاستثمارات الاخرى.

ج- يمكن استخدامها في اقامة مشاريع البنى التحتية ، وفي تمويل اغلب مجالات النشاط الاقتصادي ، وفي تمويل التجارة الخارجية. (احمد،23،2016).

2.**صكوك المضاربة** : تعد صكوك المضاربة الاسلامية ، من اقدم واشهر انواع الصكوك التي تم التعامل بها ، وهي أنشطة تدار على اساس المضاربة ، من خلال وثائق مشاركة تمثل مشاريع او انشطة ، وتعد احد اشكال توظيف الاموال على اساس المضاربة ، اذ يقوم طرف بدفع مبلغ معين من المال ، لشخص اخر ليدخل من خلاله سوق العمل ويقوم بأستثماره بيعاً وشراءً ، وتكون بينهما شراكه على الربح والخسارة ، فتقسم الارباح حسب النسب المتفق عليها بين الطرفين ، اما في حالة الخساره ، فتقع على صاحب رأس المال وحده ، فيما يخسر المضارب عمله ووقته وجهده ، اما اذا لم تحقق المضاربة ارباح او خسائر ، هنا يعود راس المال لصاحبه اما المضارب فلا يحصل على شيء. (العجلوني،213،2008).

وتعد صكوك المضاربة حالة من التزاوج والاندماج ، بين من يملكون رؤوس الاموال ، واصحاب الخبره الاقتصادية ،والذين يفتقرون الى رؤوس الاموال ، ويمكن للدولة استخدام هذا النوع من العقود عن طريق تمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ، على ان تكون ادارتها حصراً بيد الحكومة ، وهنا يجب ان يكون المشروع الذي تم اصدار صكوك مضاربة من اجل تمويله معلوماً ومحددا ، وله موازنة مالية مستقلة ، وتوزع ارباح المشروع على قدرمساهمتها في رأس المال المستثمر (القيمة الاسمية للصك) ، الى مجموع رأس مال المشروع المقام ، وهذه الصكوك تكون عل نوعين ،الاول شركة متناقصة، اي يمكن ان تتحول ملكية المشروع للدولة بالكامل ،والنوع الثاني لايتضمن اطفاء للمشروع ، بل هو مشروع شراكة دائمة ، اذ تبقى ملكية الصك في المشروع دائمة لمالكة (سمية لوكريز، 2017، 1) .**ولصكوك المضاربة عدة انواع:**

أ- صكوك المضاربة المطلقة:- وهي صكوك تصدرها شركات تحتاج الى التمويل وتوفير السيولة ، لكنها تتميز بعدم تحديد الوقت او المشروع ، او نوع النشاط ، او مكان النشاط ، وبالتالي للجهة المصدرة الحق المطلق في الاستثمار بدون قيود، على ان يحصل حاملها على نسبة من الارباح غير محددة ، وبحسب العائد من الاستثمار.

ب- صكوك المضاربة المقيدة:- وهي عكس النوع الاول ، فليس للشركة المصدرة الحق في اختيار نوع الاستثمار ، بل تكون مقيدة من قبل حملة الصكوك بمشروع معين ، او عملية استثمارية معينة ، او الاستثمار في مجال معين مثل قطاع المقاولات او غيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ولا يحق للمضارب الخروج عن الاتفاق في مجال الاستثمار الذي حددته جهة الاصدار ، وإلا كان متعديا ، وتحدد بمدة معينة وبحسب عمر المشروع او الاستثمار ، وهنا للمضارب حق الحصول على جزء محدد من الارباح مقابل ادارته للمشروع ، على ان تحدد النسبة سلفا ، وتثبت في نشرة الاصدار. (بدران،2014).

ت- صكوك المضاربة القابلة للتحويل: وهي صكوك يمكن للمضارب تحويل اتجاه المضاربة فيها ، بدون اعتراض الجهة المصدرة لها ، بل يستطيع المضارب تحويل نوع الصكوك ، من صكوك مضاربة الى صكوك اجارة او سلم او اي نوع اخر، وحسب ما يراه مناسب ، وللمصلحة التي تحقق العائد للربحية.

ت- الصكوك القابلة للاسترداد بالتدريج او في نهاية المشروع:- وهنا اما ان يسترد حامل الصك القيمة الاسمية مع الارباح بالتدريج ، وخلال مدة زمنية محددة حتى يتم استهلاك راس المال كليا ، وبالتالي تؤول ملكية الاستثمار او المشروع

الى المضارب او الجهة المنشئة للمشروع ، او عند نهاية المشروع يسترجع حامل الصك القيمة الاسمية للصك ، وتوزع الارباح دوريا وبحسب الاتفاق (كل ثلاث او ستة اشهر).

- **الاهمية الاقتصادية لصكوك المضاربة:-**

أ- قابليتها للتداول في الاسواق المالية واستخدامها لادارة السيولة.

ب- يمكن مراقبتها بسهولة من الجهات المستفيدة من الناحية المالية ، لانها ترتبط بموجودات عينية .

ت- سهلة الضمان من قبل الطرف الثالث ، بهدف توفير عنصر الامان والاطمئنان للمستثمر.

ث- يمكن المضاربة فيها ولكافة القطاعات الاقتصادية ، تجارية ، زراعية ، خدمية ، وغيرها.

ج- يمكن للحكومة شراء حصص رب المال ، وبالتالي لايترتب عليها التزامات ثابتة اتجاه الممولين ، بل تقوم على مبدأ الربح والخسارة.

ح- بسبب قدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة واستيعابها ، تعد اداة تمويل ذات فاعلية وبديل مقبول عن الادوات التمويلية التقليدية من حيث تخصيص الموارد ايضاً.

خ- اداة فعالة ومقبولة في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ، اذا ما تم تبني اصدارها من قبل الحكومة لتمويل المشاريع المدرة للدخل ، فلن ترهق كاهل الموازنة في حالة عدم جدوى تلك المشاريع ولن تتحمل خزينة الدولة اي اعباء مالية. (زيد،58،2012).

3- **صكوك السلم** :هي أداة استثمارية تتم بين طرفين ، الاول الحكومة او (الوحدات الاقتصادية الاخرى) كبائع للسلعة ، والطرف الثاني المشتري سواء كان مصرف او شركة وساطة او مستثمر ، ليحمل صفة مدير لمحفظة الصك (صك السلم) ، او او حامل الصك او المشتري له ، فيتم استيفاء قيمة الصك من المشترين على ان يتم دفع ثمن السلعة للحكومة مقدماً ،ليتم استلام السلعة مستقبلاً ،(http://www.syrinfinance.gov.sy).

أوهو عقد يتم بموجبة دفع قيمة سلعة او خدمة معينة ، مع امكانية تأجيل استلامها من قبل المشتري الى أجل متفق علية بين طرفي العقد ، اذ يمكن للدولة بيع سلعة محدده بأوصاف معينة ، تنتجها في المستقبل ثم تسلم للمشتري على ان يقوم المشتري بدفع ثمنها نقدا ، ويعد هذا النوع من العقود مهم ومناسب للبلدان التي تملك موارد طبيعية كالبترول والطاقة الكهربائية والفوسفات وغيرها .

وتساهم صكوك السلم في تمويل عجز الموازنة عندما ترغب الدولة في تمويل الانتاج الزراعي مثلاً ، ولكن مواردها لاتكفي لذلك فتقوم باصدار صكوك السلم لتعبئة الموارد المالية لتمويل النشاط الاقتصادي المستهدف ، الذي تعجز الدولة عن تمويله، ويعد عقد السلم من الوسائل المهمه لمعالجة العجز المؤقت في الموازنة العامة ، اذ يتم طرح الصكوك لعقد السلم كل شهر ، بينما تسلم السلعة للطرف المشتري عند المدة المتفق عليها في العقد .

كما يعد من الادوات قصيرة الاجل والتي يمكن التداول بها في السوق الثانوي ، فضلاً عن كونها اداة لتوظيف المدخرات الوطنية المحلية . (زهيرة،2016، 305) .

او ان تتخصص المصارف الاسلامية بتمويل السلم ، فتمول وتدعم مختلف القطاعات الاقتصادية ، مثل الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، فتقوم بتمويها ودعمها بما تحتاجه من المستلزمات ومواد اولية للانتاج ، على ان تقوم بالسداد عند المباشرة بالانتاج وتسويق منتجاتهم.

وهناك مجالات حديثة يمكن تطبيق عقود لسلم فيها وهي الاتي:

أ- تمويل التجارة الخارجية:- اذ نجد اغلب عمليات التجارة الخارجية للبلدان الاسلامية هي في الغالب استيرادات ، اما عمليات التصدير فتعتمد على تصدير المواد الاولية ، بينما يتم احتكار اغلب الصادرات الدولية بيد دول او مؤسسات محدودة ، لذا يمكن للمصارف الاسلامية ان تساهم في حل هذه المشكلة وتمويل التجارة عندما تعجز الموازنة عن توفيرالتمويل اللازم لتمويل هذه الأنشطة من خلال طريقتين:-

الاولى/ تتجه لشراء المواد الاولية بشكل مباشر من الدولة او المنتجين بصيغة السلم ، ثم تقوم هي بتسويقها للمستهلك النهائي.

ثانيا/ دعم انتاج وتصنيع وتحويل المواد الاولية الى منتج نهائي ، من خلال عقود السلم او بصيغة السلم ، ثم تقوم بتصديرها وعندها تزداد الصادرات وتزدهر التجارة الخارجية وبالتالي يتحسن وضع ميزان المدفوعات(عمر،65،2004-66).

ب- تمويل المنتجين:- بسبب وجود الكثيرمن صغار المنتجين اللذين يفتقرون لرؤوس الاموال ، وخاصة في مجالات الانتاج الحرفي والزراعي ، وعندها يمكن ان يسهم دعم هؤلاء في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وهنا يبرز دور عقود السلم ، ومن خلال المصارف الاسلامية لتقديم هذا النوع من الدعم المالي ، اذ توجد بلدان كثيرة استخدمت اساليب مشابهه للسلم مثل اليابان وماليزيا وغيرها بدعم الانتاج وتشجيع صغار المنتجين.(عمر،2004،67).

ويمكن ان يؤثر تطبيق عقود السلم على العمليات الاقتصادية وكما يلي:

أ- اتساع النطاق :- اذا يمكن ان يشمل التعامل بالسلم اغلب الانشطة الاقتصادية في المجتمع.

ب- امكانية تحقيق ربحية مناسبة ، مع كونه اداة تمويلية مهمة مقارنة بالقروض.

ت- العدالة في التوزيع ، حيث ياخذ كل طرف في العقد حقه دون ان يكون ايثار او تسلط لاحد طرفي العقد على الاخر.

ث- تشجيع تكوين الوحدات الانتاجية الصغيرة مع ترشيد تكاليف الانتاج وامكاية تنشيط سوق السلع.(عمر،2004،70 - 74).

4- **صكوك الاستصناع** : هي وثائق او عقود متساوية القيمة ، يتم الاكتتاب فيها لتمويل انتاج سلعة معينه ، ليصبح في النهاية حملة الصكوك من يملك المنتج النهائي ،(خير الدين ، رفيق،2012، 241).

كما يعرف بأنه اتفاق بين طرفين لتصنيع منتجات محدده ، اذ يقوم الطرف الاول بعقد اتفاق مع الطرف الثاني ،حيث يمكن للدولة ان تكون الطرف الثاني ،لتمويل احتياجاتها من خلال صكوك الاستصناع ، اذ تعد الاداة المالية التي سيمر من خلالها التمويل ،وتساهم عقود الأستصناع في مساعدة الدولة للحصول على الموارد اللازمة لتمويل الحصول على السلع الضرورية عند عجز الموازنة عن طريق تمويلها ، فيتم اصدار صكوك على وفق عقد الأستصناع لتمويل تلك الأنشطة ، كأن يكون تمويل لانتاج سلع معينة لصالح الدولة ، او لبناء مشاريع معينة ، او اقامة وتشييد الطرق والجسور ، او انتاج سلع محددة ، او اقامة محطات توليد كهرباء ،او محطات انتاج وتحلية المياه ، بدلآ من اللجوء للاقتراض ومايصاحبه من شروط وفوائد سترهق كاهل الدوله ، على ان يقوم الطرف الثاني (المستفيد من السلعة او الخدمة) بدفع تكاليف السلعة او الخدمة او المشروع المتفق على اقامته ، عند انجاز المشروع ، او انتاج السلعة او الخدمة المتفق عليها ، اما اذ تم الاتفاق على تأجيل الثمن الى وقت لاحق او على شكل اقساط ، عندها تكون قيمة العقد اعلى . ويمكن للدولة طرح صكوك الاستصناع للاكتساب بها ، من أجل اقامة المشاريع التنموية او لحاجتها لسلع او خدمات معينة ، او بناء مساكن لذوي الدخل المحدود بدلآ من استخدام سندات الاسكان ،ويمكن القول بان النشاط الاقتصادي هو المجال الافضل لصكوك الاستصناع ، وتمثل صكوك الاستصناع دين في ذمة الدولة او الجهه المصدره لها . (دنيا ،1991، 29).

5- **صكوك المرابحة** : هي وثائق او عقود متساوية القيمة ، يتم الاكتتاب بها لتمويل شراء سلعة محددة (سلعة المرابحة)، ليصبح حامل الصك المالك لتلك السلعة،(خيرالدين ،رفيق،241،2012).اذ يمكن من خلال هذه الصكوك ، اي شخص او جهة معينة (حكومة ، منشأت ،افراد) .الحصول على اي سلعة يحتاجها ، بالرغم من عدم توفر المال الازم لشرائها او تمويلها ، على ان يقوم المستفيد بتسديد الثمن مستقبلاً و بالاقساط ، لذا فهي اداة تمكن اي شخص من مزاولة النشاط الاقتصادي الذي يرغب ، او امتلاكه للسلعة او الخدمة التي يحتاجها ، كما تساعد صكوك المرابحة الدولة على تمويل عجز الموازنة التي تتعلق بشراء السلع والمعدات ، وغيرها بالاتفاق مع المصارف الاسلامية او غيرها من مؤسسات التمويل الاسلامي ، او قيام الدولة بأصدار الصكوك بنفسها وعلى شكل صكوك تسدد على ا لتوالي ، وتلعب الصكوك دوراً تمويلياً مهماً سواء كان داخلياً ام خارجياً ، وبالاخص في قطاع التجارة ،(الحاج ،7،2005). ويمكن للدولة ان تعتمد على صكوك المرابحة كأحد ادوات تمويل العجز،فتعمد الى بيع موجودات معينه او سلع ، فيتم التسليم بالمباشر مع تأجيل قبض ثمن تلك البيوع الى اجل لاحق يتم الاتفاق عليه مسبقآ.(حميد،6،،2014).ولصكوك المرابحة مجموعة خصاص وهي :

أ.ذات مرونة عالية في فترة السداد ،وفي تمويل شراء الموجودات.

ب.انخفاض نسبة المخاطرة ، مع تحقيق عائد مناسب.

ت.تتميز عن الادوات الاخرى بأمكانية تحديد الارباح والمقارنة مع العوائد المتأتية من الادوات الاخرى .(زهيره،306،2016).

6- صكوك الاجارة : تعد من اساليب التمويل الاسلامية المهمة ، لما تحملة من مزايا مقارنه بكل انواع التمويل سواء كان تقليدي ام اسلامي ، اذ تمثل القاسم المشترك بين المؤسسات التمويلية بنوعيها التقليدية او الأسلامية مما يوفر فرصاً اكثر للتعاون والعمل المشترك بينهما ، وتمثل صكوك الاجارة قيمه متساويه تمثل ملكية اعيان مؤجرة ، او منافع ، او خدمات وعلى اساس عقد الاجارة في الشريعة الاسلامية .(زهيرة،2016، 303) .

آذ يمكن للدولة عن طريق صكوك الاجارة تمويل المنشأت العقارية ، وشراء الالات والمعدات والاجهزة والاثاث ، في الاجل الطويل ، او لشراء اجهزة ومواد منزلية في الاجل القصير ،ثم تأجيرها وتسديد حملة السندات من حصيلة الايجارات .

كما يمكن تمويل قطاعات اقتصادية مهمه من خلالها مثل ، الصحة والتعليم ، والنقل ...الخ ، وفي برامج الاسكان او محطات الطاقة المائية والكهربائية ، من خلال اصدار صكوك اجارة ثم جمع الموارد المالية اللازمة لشراء المعدات ثم اعادة تأجيرها ، وهناك صيغة الاجارة التي تنتهي بالتمليك ، اذ يقوم المصرف ، بتوفير موجود معين للدولة ، وبعد قيامها بسداد الاقساط ، يصبح الموجود ملك للدولة ، بأتفاق الدولة مع المصرف مقدماً ، اما ان يبيع المصرف الموجود للدولة او ان يهبه للدولة بعد سداد الاقساط ، وتتناسب صكوك الاجارة مع المشاريع متوسطة او طويلة الاجل ، كما تخفض صكوك الاجارة العبء عن الدولة بتخصيص الاموال لبناء مشاريع كبيرة ، فضلاً عن تمتعها بعائد ثابت وهامش امان ، ولا تمثل الصكوك مديونية على خزينة الدولة . (زهيرة ،303،2016-304).

خامساً :عجز الموازنة في العراق .عانى العراق من عجز مزمن في موازناتة خلال مدة الدراسة بسبب أحادية الاقتصاد العراقي وأعتماده على واردات النفط كمصدر رئيسي للتمويل و كما هو مبين في الجدول أدناه:-

جدول يوضح مبالغ الموازنة العامة للدولة في العراق للمدة 2010-2017 (المبلغ مليار دينار عراقي)*

*ملاحظة :لم تتوفر بيانات لعام 2014 لعدم اقرار الموازنة.

*الجدول :من اعداد الباحثين .

*المصدر:الموقع الألكتروني لوزارة المالية العراقية /دائرة الموازنات /الموازنات للاعوام 2010-2017 .

يتضح من الجدول أعلاه انه توجد حالة عجز مستمر خلال مدة الدراسة، وبحسب قوانين الموازنات للاعوام المذكورة فقد تم تغطية العجز بالوسائل التالية:

- استخدام الارصدة المدورة من السنوات السابقة ، والناشئة من عدم قدرة الحكومة على تنفيذ بعض بنود الموازنة.
- الاقتراض الداخلي من الجهاز المصرفي عن طريق اصدار حوالات الخزينة وسندات الدين العام.
- الاقتراض الخارجي من الدول الاخرى ومن صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي ومن مصادر اخرى.

ويلاحظ ان كل الوسائل المستخدمة لتمويل الموازنة وسد العجز في الموازنة ، تحمل الاقتصاد العراقي اعباء كبيرة ناشئة عن الفوائد المدفوعة عليها ومن كلف خدمة الدين العام ، ولذلك فان دور ادوات التمويل الاسلامية ياتي هنا لغرض تغطية هذا العجز .

إن الكلف التي ستترتب على استخدام هذه الادوات مختلفة في طبيعتها عن الفوائد التي تمثل كلف مجردة لايقابلها اي عائد ، في حين ان ادوات التمويل الاسلامية تدر عوائد للطرفين الدولة والمقرضين ، اضافة الى انها تختلف في طبيعتها عن القروض

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الملاحظات
مجموع النفقات	84.6	96.6	117.1	138.4	----	119.4	105.8	100	
مجموع الايرادات	61.7	80.9	102.3	119.3	----	94	81.7	79	
العجز أو الوفر	(22.9)	(15.7)	(14.8)	(19.1)	----	(25.4)	(24.1)	(21)	

التقليدية ، اذا انها توجه نحو عمليات استثمارية حقيقية ومجدية، وان فرص نجاح الاستثمارات التي تمول بهذه الادوات افضل والمخاطر التي تنجم عن استخدامها اقل، وليست بحجم المخاطر الكامنة في الادوات التقليدية.

إن التمويل بواسطة الطرق التقليدية يتم بصيغة الإقراض بفائدة تشكل عبئاً إضافياً على الموازنة، في حين يمثل التمويل بالأدوات الإسلامية صيغاً للمشاركة المنتجة والاستثمار الفعلي الذي يعالج العجز بطرق مباشرة وغير مباشرة .

إن استخدام ادوات التمويل الاسلامية في تغطية هذا العجز لاتتم باسلوب واحد، بل امكانية استخدام كل اداة في الميدان المناسب لها ، ولذلك فإنها تساهم في نفس الوقت في تنشيط الاقتصاد وتعزيز الانتاج وتقليل البطالة وزيادة فرص الاستثمار.

سادساً :<u>الأستنتاجات والتوصيات .</u>

أ. الأستنتاجات:

1. لقد آثبتت الوقائع الاقتصادية قصور الوسائل التقليدية ، في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة .

2. تعرض النظم المالية والاقتصادية العالمية للعديد من الازمات ، وبالتالي فشل الادوات والنظم المالية التقليدية في تجنب تلك الازمات ، لذا كان لزأمآ البحث عن طرق ووسائل جديدة للخروج من تلك الازمات ، التي اصبحت حجر عثرة امام عملية التنمية الاقتصادية في العالم .
3. ان محاولة الخروج من عجز الموازنة بآستخدام الادوات التقليدية ، مثل القروض ومايترتب عليها من فوائد ، ادى الى تفاقم الازمة ، ولم يعط حلولآ للمشكلة بل دفعها للامام فقط .
4. ان اللجوء الى الاقتراض الخارجي لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة ، لن يكون الحل للمشكلة ، لانه يؤدي الى المزيد من تراكم للديون وفوائدها وسيزيد من الفجوة التمويلية .
5. ان استخدام ادوات الدين العام مثل السندات وأذونات الخزانة ، او اللجوء الى الاصدار النقدي سيؤدي الى آثار مماثلة ، ويحمل الدولة اعباء كبيرة لخدمة الدين وسداد الفوائد ، وكذالك فأنه سيضاعف معدلات التضخم ومايصاحبه من انخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية .
6. .تعاني الموازنة العامة للعراق من حالة العجز المستمر خلال مدة الدراسة ،ولم تفلح الادوات التقليدية لمعالجة عجز الموازنة ، لذا يستوجب الامر البحث عن بدائل جديدة وادوات حديثة للمساعدة في وضع حلول ناجحة وجذرية لتلك الحالة ، ونرى انه في ادوات التمويل الاسلامي (الصكوك الاسلامية باانواعها) حلآ ملائمآ لعلاج حالة العجز في الموازنة العامة .
7. لازال الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة ، ولا توجد ايرادات اخرى اوتكاد تكون ضعيفة ، وباعتباره مصدر ناضب لهذا يجب البحث عن مصادر تمويلية جديدة .
8. يعد العجز في الموازنة العامة ، حالة لصيقة بالاقتصاديات النامية لذا يعد اختلالآ هيكليآ ،وان هذا الاختلال يجب ان توضع له ادوات وحلول ، واحد الحلول العملية المطروحة يتمثل في اعتماد ادوات التمويل الاسلامي .
9. ان ادوات التمويل الاسلامي (الصكوك) تتنوع كثيرآ ، بين صكوك استصناع ، وصكوك اجارة ، صكوك سلم ، صكوك مرابحة ، صكوك مضاربة ، وهي بهذا التنوع تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية ، ومنها امكانية استخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة.
10. يعد العجز في الموازنة العامة مؤقتآ في البيئة المالية الاسلامية ، وان حل هذه المشكلة يكون اكثر فاعلية بااستخدام صيغ وادوات التمويل الاسلامي ، مقارنة بالادوات المالية التقليدية .
11. هناك تجارب دولية ومحلية ناجحة في اصدار الصكوك الاسلامية ، مثل تجربة السودان والتجربة الماليزية وتجربة البحرين والامارات وغيرها ، مما جعل لهذه الادوات اعترافآ دوليآ من قبل المؤسسات المالية الدولية والمصارف الكبرى في العالم وحتى من قبل الحكومات .
12. لادوات التمويل الاسلامي القدرة الكبيرة على تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية وفي كافة المجالات ولكل القطاعات الاقتصادية .
13. يمكن للعراق استخدام الصكوك الاسلامية ودعم المشاريع الاستثمارية التنموية والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للتمويل .
14. لا تحتاج الصكوك تكاليف كبيرة لاصدارها وتمويلها ، فهي تعتمد على رؤس الاموال المعطلة وغير المستغلة ،لذا تعد مرنة وسهلة الاصدار والاستخدام والادارة وذات فاعلية تمويلية .

ب.التوصيات

1. اعتمادت الصكوك الاسلامية من قبل الحكومة العراقية ، كبديل مهم وناجح لمعالجة عجز الموازنة ، بدلآ من الادوات التقليدية والعمل على سن التشريعات والقوانين التي تسهل استخدامها والتعامل بها .
2. العمل على نشر ثقافة التعامل بالصكوك الاسلامية ، والترويج لاستخدامها في وسائل الاعلام وبيان مزاياها، ومحاولة تطبيقها في مختلف الانشطة والقطاعات الاقصادية .
3. حث المصارف والمؤسسات المالية التقليدية على تبني مفاهيم واسس العمل المصرفي الاسلامي كبديل عن الانشطة الربوية والتقليدية المبنية على المغامرة والمخاطرة .
4. استخدامها كأدوات لأدارة السياسة النقدية والمالية ، بدلآ عن ادوات الدين العام التقليدية.
5. العمل على اقامة اسواق مالية اسلامية و استحداث الشركات والصناديق الاستثمارية ، وزيادة عدد المصارف الاسلامية ودعمها من اجل زيادة التعامل بالادوات المالية الاسلامية .
6. اغتنام فرصة الاعتراف الدولي بالصكوك الاسلامية ومحاولة الاستفادة من هذا الاعتراف ، بتطويرها والحث على استخدامها في التمويل والاستثمار والترويج لها عالمياً وادراجها في الاسواق المالية الدولية.
7. دعم مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات المالية الاسلامية ، للاهتمام بتطوير وابتكار ادوات مالية اسلامية جديدة ، لاستخدامها كأدوات في الاسواق المالية الاسلامية ،لتساعد في حل مشكلة نقص الايردات ودعم التنمية الاقتصادية .
8. على الحكومة العراقية الاستفادة من التجارب الدولية والاقليمية من اصدار الصكوك والتعامل بها ، وتكييفها لدعم الموازنة العامة للدولة ، ولدعم التنمية الاقتصادية وتطوير الصناعات المحلية ودعم الصناعات التصديرية وصغار المنتجين .

سابعآ: المصادر

I. عفيفي ، محمد صلاح يوسف ،قياس الاثار الاقتصادية لاصدار اذونات الخزانة في مصر خلال الفتره 1991 – 2013 ،مع دراسة تطبيقية كلأثر على الاستثمار ،اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،تحت اشراف قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهره ،2016 م.
II. قحف ، منذر ، السياسات المالية ، دورها وضوابطها في الاقتصاد الاسلامي ، دمشق دار الفكر، 1999،ط1.
III. العلي ، د. عادل المالية العامة والقانون المالي الضريبي ، دار ثراء للنشر ، عمان ،2009.
IV. صندوق النقد الدولي ، الميزانية والتحليل المالي الكلي ، واشنطن ، 1989م.
V. الناعس ، تيسير عبدالله ، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية ، رسالة ماجستير مقدمة الى الفقة الاسلامي واصولة ، كلية الشريعة ، جامعة دمشق ، سوريا .
VI. بشور ، د. عصام ،الاصول العلمية لتنظيم الموازنة، جامعة دمشق ، كلية الحقوق ،1403،402هـ /1982-1983م .
VII. الحاج ، د. حسن ، عجزالموازنة –المشكلات والحلول ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ايار ،2005م.
VIII. كنعان ، علي ، مبدأعجز الموازنة ، الموسوعة العربية ، فعالة على الشبكة العنكبوتية للانترنيت .
IX. سالم ، عبدالحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجتها ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 18، العدد68 ،2012م.
X. الحاج ، د. حسن ، عجز الموازنة / المشكلات والحلول المعهد العربي بالكويت ، سلسة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد63- مايو 2007م.

XI. الخطيب ، د.حامد و د. احمد زهير ، اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان 2007.
XII.قرعان ، د. فادي ، العجز في الموازنة العامة ، الاقتصاد المالي والنقدي ، المحاضرة الرابعة ،موقع كلية الاقتصاد ، 2008/2/12م.
XIII. مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات ودعم القرار ، تجارب دولية للسيطرة على عجز الموازنة العامة ، القاهرة ،2005م.
XIV. الزرقا ، د. محمد انس ، عجز موازنة الدولة ومعالجته في اطار الشريعة الاسلامية ، بحث مقدم الى لجنة استكمال تطبيق الشريعة الاسلامية بالكويت ، شعبان 1413هـ ، 1992م .
XV. عبد المعطي ، علاء ابراهيم ، اذون وسندات الخزانة العامة / دراسة مقارنة ، دار الفكر وقانون للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ،2016م.
XVI. مقبل ، د.عبدالهادي ، بورصة الاوراق المالية وقانون سوق رأس المال ، دار النهضة العربية للطباعة و للنشر ، الطبعة الرابعة ، 2014م .
XVII. فياض ، د.عطية ، سوق الادوات المالية في ميزان الفقة الاسلامي ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ،1998م.
XVIII. هارون ، محمد صبري ، احكام الاسواق المالية (الاسهم والسندات) وضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقه الاسلامي ، دار النفاش ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 1419هـ / 1999م .
XIX. البنك الاهلي المصري ، النشره الاقتصادية ، المجلد الرابع والخمسون ، العدد الثالث ، 2001م.
XX. شحاتة ، د . ليلى ، بورصة الاوراق المالية ومنشأت التأمين ، مكتبة الشباب ، مصر ، 1998م.
XXI. الهيئة العامة لسوق المال ، التقرير الشهري ، مصر ، مارس 2001م.
XXII. سمية لوكيرز،الصكوك الاسلامية الأداة البديلة لتمويل عجز الميزانية – دراسة حالة صكوك المضاربة ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ،2017/1/8م.
XXIII. يوسف محمد صلاح ،ورقة عمل حول تقييم مشروع قناة السويس الجديدة مع برنامج مفتوح التنظيم العائد الاقتصادي المتوقع من المشروع ،ورقة منشورة في النتدى العلمي الاول المقام في كلية التجارة ،جامعة بنها من 23-24 /2014م.
XXIV. شهاب ،مجدي حمودس ، الاتجاهات الدولية لمواجهة ازمة الديون الخارجية بالتطبيق على البعض البلدان العربية ،1998م.
XXV. كنعان ،علي ،مبدأ عجز الموازنة ،الموسوعة العربية ،التصنيف ، القانون الالي ، رقم الصفحة ضمن المجلد (321) ، جزء الموازنة ،2017.
XXVI. مصطفى ،ايحان محمد عبد اللطيف ، عجز الموازنة العامة في مصر وطرق تمويلية خلال الفترة (2000-2010)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2013م .
XXVII. الصوص ،نداء محمد ، الجلبي ،ريا رشيد عبدالرحمن ، العجز المالي واثرة على الاقتصاد الاردني ، بحث منشور في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة /العدد(29)، بغداد،2012م.

XXVIII. (صحيفة مال الاقتصادية ، عجز الميزانية وسياسيات معالجتها ،مقالة لمستشارة التخطيط الستراتيجي ، وفاء بنت فهد ،24/ديسمبر /م2016.

XXIX. حميد، قرومي ، صناعة الصكوك الاسلامية واقع وأفات ،محور المشاركة في الملتقى السابع ، تحت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ولتنظيم كلية العلوم الاقتصادية بصفاقس يالاشتراك مع كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الزاوية لليبيا ومجمع البنك الاسلامي بجدة ، الملتقى الدولي الثالثرحول : المالية الاسلامية وتحت شعار دور المالية الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الصكوك الاسلامية والصكوك الوضعية)من 16-17 جون 2014م .

XXX. جلال الدين ، ادهم ابراهيم ، الصكوك والاسواق المالية الاسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية ،دار الجوهرة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2014م.

XXXI. ناصر سليمان ،ربيعة بن زيد ،الصكوك الاسلامية مأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر ، المؤتمر الدولي المقام حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والاسلامية ، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ، ماليزيا ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2014م.

XXXII. احمد ،اسلام عبدالناصر ، الية الصكوك الاسلامية كوسيلة لتمويل الانفاق العام ،الامكانيات والقيود ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2016م .

XXXIII. صالح ، د.فتح الرحمن علي محمد ، دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، ورقة عمل مقدمة الى منتدى الصيرفة الاسلامية ، بيروت ،الجمهورية اللبنانية ، اتحاد المصارف العربية ، يوليو 2008م.

XXXIV. المومني، د.محمد ، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجة ، بحث منشور في مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد الخامس عشر (15) ، 2014م جامعة محمد خيضر بسكرة / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2014م.

XXXV. زهيرة ، غالمي ، تحويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسين بن بوعلي ،2017/2016م.

XXXVI. عمر ، د . محمد عبد الحليم ، الادوات المالية الاسلامية للتمويل الحكومي ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة الصناعة المالية الاسلامية ، التي يعقدها المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، التابع للبنك السلامي للتنمية بجدة ، من 15-18 اكتوبر 2000م ، الاسكندرية الرابط على شبكة الانترنيت. http://iefpedia.com

XXXVII. حسين، صبري ، الموازنة العامة في الفكر الاسلامي ، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، العدد (185)، 1996م.

XXXVIII. رمضان ، سامي ، الميزانية العمومية في الدولة الاسلامية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، مصر ، 1990م.

XXXIX. الدماغ ، زياد ، دورالصكوك الاسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور وتمويل اسلامي ، المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية والتمويل الاسلامي ، التقاضي عبر الحدود ، يومي 15-16 جون ، الجامعة العالمية الاسلامية ، ماليزيا ، 2010 م. www.iefedia.com/arab/wp-content/uploads/2010pdf .

XL. السبهاني ، محمود عبيد صالح عليوي ، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي ، تجربة السودان انموذجاً ، ط1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2016 م.

XLI. قحف ، منذر ، السياسات المالية ، دورها وضوابطها في الاقتصاد الاسلامي ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1999م.

XLII. دينا ، شوقي احمد ، الجعالة والاستصناع ، تحليل فكري واقتصادي ، البنك الاسلامي ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، المملكة العربية السعودية ، جدة ، 1999م.

XLIII. الشركة الاولى للاستثمار ، البدائل الشرعية لمشاركة القطاع الخاص في تمويل الموازنة العامة للدولة ، مقال ضمن موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي على الموقع الالكتروني . http://iefpedia.com/arab/3441

XLIV. محمد ، سامي يوسف كمال ، الصكوك المالية الاسلامية الازمة – المخرج ، ط1 دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2010م .

XLV. ارشيد ، محمود عبد الكريم احمد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية ، ط2 ، دار النفاش للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007.

XLVI. العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الاسلامية ، احكامها ، ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2008م.

XLVII. بدران ، احمد جبر ، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق ، مجلة المسلم المعاصر ، بيروت ، لبنان ،2014م.

XLVIII. زيد ، ربيع ، الصكوك الاسلامية وادارة مخاطرها ، دراسة تقييمية لحالة الصكوك الحكومية السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية للفترة (2005–2010) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة ، الجزائر ، 2012م .

XLIX. الجمهورية العربية السورية ، وزارة المالية ،وحدة ادارة الاوراق المالية الحكومية ، الصكوك الاسلامية .

L. خير الدين،د.معطي الله ،رفيق،د.شرياق،الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ، ورقه بحثيه مقدمة الى الملتقى الدولي حول ،مقومات تحقيق التنمية المستدامةفي الاقتصاد الاسلامي ، جامعة قالمه ، يومي 3–4 ديسمبر 2012م الجزائر.

LI. http://www.syrinfinance.gov.sy

LII. الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية، دائرة الموازنات ، موازنة السنوات 2010–2017 WWW.mof.gov.iq.